المحاضرة العاشرة: آثار الفساد المالي والإداري على الناحية السياسية

إن انتشار الفساد له تداعيات سياسية خطيرة، منها:

- إضعاف ثقة المجتمع في النظام السياسي، وبالتالي إضعاف شرعية الدولة والولاء لها، مما قد يؤدي إلى الخروج على القوانين وظهور اضطرابات تهدد الاستقرار السياسي.
- تشويه الصورة السياسية للنظام الحاكم محليا ودوليا، وزعزعة مصداقية الدولة.
- تراجع المكانة الإقليمية والعالمية للدولة وشخصياتها السياسية التي تمثلها.
- إضعاف المشاركة السياسية نتيجة غياب الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة. وانكماش المشاركة الشعبية في الانتخابات نظرا لتدني الشفافية وضعف الرقابة وانتشار التزوير.
- يؤدي انتشار الفساد إلى صعوبة إقامة الديمقراطية، وتدمير العملية السياسية القائمة على وجود مطالبات حقيقية بالديمقراطية التي تسمح بمحاسبة النظام السياسي ومساءلته، لأن السلطة إذا كانت فاسدة فمن سيحاسبها؟
- يؤدي الفساد إلى اتخاذ القرارات –حتى المصيرية منها المتعلقة بالشعوب والأوطان– طبقا للمصالح الشخصية وعدم مراعاة المصالح العامة منها، وبالتالي قد يكلف الدولة والشعب في بعض الأحيان عقوبات دولية أو دفع تعويضات مادية.
- يؤدي الفساد إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية.
- يسيء إلى سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع الدول التي يمكن أن تقدّم الدعم المادي.
- إقصاء الكفاءات الوظيفية الوطنية المستحقة من الوصول إلى المناصب القيادية.
- عدم الاستقرار السياسي، فالفساد من أبرز أسباب الثورات الشعبية على الحكومات، إذ إن الفساد يؤدي إلى تضييع الحقوق الإنسانية وتهميش المجتمعات.